



بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم ،،
ضيوفنا الأعزاء من الدول الشقيقة والصديقة ،،
زملاؤنا القضاة ،،

أيها الإخوة والأخوات ،،

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن يلتقي هذا الحشد الكريم من قضاتنا الأردنيين
ومن ضيوفنا من الدولة الشقيقة والصديقة لكي نحتفل جميعاً بانعقاد المؤتمر القضائي
الأردني الثاني وإطلاق إستراتيجية تطوير القضاء للأعوام الثلاثة المقبلة برعاية كريمة من
لدى رأس السلطات الثلاث جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه .

سيدي صاحب الجلالة ،،،،

لقد حظي القضاء بنصيب وافر مما حظيت به جميع أجهزة الدولة من تطوير وتحديث خلال عهدكم الميمون من العمل والإنجاز وفي سياق متصل مع كل ما أنجزه بلدنا من تقدم ونمو وازدهار منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم ، فكان هذا البناء متيناً لقيامه على منظومة القيم والمبادئ والمثل العليا التي اتصف بها نظامنا الهاشمي وبلدنا الأبوي والقوي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء .

إنّ شعارنا الذي كان وما يزال " الإنسان أغلى ما نملك " نفهمه على أنّ الإنسان الأردني هو هدف كل تنمية وهو محورها .

إنّ مبدأ العدل والمساواة أمام القانون يجب أن يكون حاضراً في كل مناحي الحياة من أجل أن تكون كرامة الإنسان وحقوقه مصانة تماماً كما أردتم جلالتم ومثلما وجهتم الجميع خلال المؤتمر الأول وما تلاه من مناسبات أكدتم خلالها على دور القضاء بصفة عامة ودور القاضي بصفة خاصة في تحقيق تلك الأهداف والالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تضمن الاستقلال والنزاهة وحسن الأداء المستند إلى الحكمة والعلم والمعرفة والخبرة تحقيقاً للصالح العام .

ومن هذا المنطلق سعى المجلس القضائي وبالتعاون مع وزارة العدل إلى الاهتمام بشخص القاضي الذي منحتموه من الرعاية والامتيازات ما يستحقه لكي يقوم بواجباته على أفضل وجه ، فكانت المؤتمرات والندوات وورشات العمل في الداخل والخارج منصبية على تهيئة القاضي للتعامل مع مهامه الجليلة كجزء لا يتجزأ من حياته الوظيفية والشخصية ، وسعينا كذلك إلى توفير الوسائل الالكترونية الحديثة لتكون بين يديه تعينه وتساعد على سرعة الانجاز ودقته كما عملنا على تعديل بعض القوانين لتسهيل إجراءات التقاضي والفصل في القضايا الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد القضايا المفصلة عن عدد القضايا الواردة ونسعى من خلال مشاريع الإستراتيجية القادمة إلى الارتقاء بجوده المخرج وصولاً للتمييز ،

سيدي صاحب الجلالة ،،،،

لقد تمّ بحمد الله استكمال الأنظمة المتعلقة بعمل محكمة التمييز والمجلس القضائي والمعهد القضائي وهي أنظمة المكتب الفني لمحكمة التمييز والوحدات الإدارية

للمجلس ونظام المعهد القضائي وذلك من أجل أن يكون العمل في كل منها مؤسسياً ومنظماً ، ونحن الآن بصدد دراسة القوانين المتعلقة باستقلال القضاء والمحامي العام المدني والنيابة العامة وتشكيل المحاكم النظامية وأصول المحاكمات المدنية وأصول المحاكمات الجزائية لتعزيز استقلال القضاء بما يتوافق مع المعايير الدولية ، ولزيادة الفعالية وتعزيز التخصص في جميع المحاكم بإحداث غرف خاصة للقضايا الهامة التي تعرض على المحاكم مثل قضايا الملكية الفكرية والشركات والوكالات التجارية والمقاولات وعمليات البنوك والمنافسة وغيرها من صنوف القضايا المتصلة بالاتفاقيات الدولية والتحولت المعاصرة التي تفرض علينا أن نكون جزءاً منها حاضراً ومستقبلاً .

ومن جهة أخرى فإننا سنسعى لمعالجة موضوع العنف ضد النساء والأطفال مهما كانت أسبابه لما له من أهمية بحفظ كيان المجتمع واستقراره .

ونرجو أن نبين أنّ عدد قضاتنا حالياً يبلغ (750) قاضياً وقد نالت المرأة بتوجيه جلالتم نصيباً جيداً من هذا العدد حيث يوجد لدينا حالياً (48) قاضياً من النساء وسيتم تعيين ما لا يقل عن (20) قاضياً من النساء من خريجي المعهد القضائي هذا العام . إنّ أكثر من نصف عدد قضاة المستقبل الذين يدرسون في الجامعة الأردنية هم من النساء ولهذا فإنّ نصف عدد القضاة الذين سيعينون في المستقبل سيكون من النساء أيضاً .

ويهذه المناسبة أو أن أؤكد لجلالتم أنّ مشروع قضاة المستقبل الذي يحظى برعايتكم السامية يسير بخطى واثقة وجادة ويتعاون كامل من وزارة العدل ويستقطب مجموعات من الطالبات والطلبة المتفوقين الذين يدرسون داخل المملكة وخارجها وقد بلغ عددهم 166 طالباً و طالبة منهم 92 طالبة و 74 طالباً، وسيكون لدينا في السنوات المقبلة عدد كاف من القضاة المتميزين الذين يحصلون على أعلى العلامات في الدراسة الثانوية وفي الجامعة والذين يكملون دراستهم في المعهد القضائي لمدة سنتين والذين سيتم تعيينهم بموضوعية كاملة على أساس الكفاءة والمقدرة دون النظر لأي اعتبار آخر ، كما سواصل إيفاد المتميزين إلى الجامعات الأجنبية المشهورة بتدريس القانون من أجل الاستفادة من علومها ومن خبرات الدول المتقدمة .

إنّ استقلال القضاء بموجب أحكام الدستور لا يعني أنه منعزل عن سلطات الدولة الأخرى بل متعاون معها ، وإذا كان لكل سلطة وظائفها وأجهزتها الفنية المتخصصة فذلك أمر طبيعي وضروري لكي يتقدم الجميع كل في ميدانه ولكن بتعاون هذه السلطات الثلاث لأنّ كلّاً منها مكمل للأخرى .

واستناداً لهذا المبدأ فإنّ التعاون والانسجام بين وزارة العدل والمجلس القضائي هو في أعلى مستوياته في جميع الأمور المتعلقة بالقضاء .

أسأل الله تعالى أن يحفظكم ويسدد على طريق الخير خطاكم ويديم عزكم قائداً ورائداً أنه سميع مجيب الدعاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

راتب الوزني

رئيس محكمة التمييز
رئيس المجلس القضائي